

ذهب المصنف رحمه الله وقال الامام شمس الامية الحلواني رحمه
ان قاله لم يمنع عزه وان سكت عنهم بوجوه وكذا بكرة زيادة
شيء في نفس النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول سبحان ربي الاعلى الوهاب
وكذا في التسمية كان يقول في القعدة الاولى بعد قوله عبد
ورسوله اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد في الرجوع بعد الاية
عليه فان زاد صلى على النبي فان كان عالما كان مكرهاها
كراهة المحرم وان كان ساهيا يلزمه سجود السهو وفي
المصنعات لعلمه الفتوى وفي المخطوط قال ابو شيخان الغامبي
اذ اتى اللهم صل على محمد وهو المختار على ما في الخلاصة وقال
الشيخ الامام المازندراني الغامبي اذ اتى الله صلى الله عليه وسلم
في الرجوع هو الراجح وقوله على طريقة السنة المعهودة
فيها متعلق بالزيادة في الصور الاربعة والستة عشر ترك
الوليبي على ما سبق في بيان الواجبات حال كون ذلك المترك
عمدا ام لا اذ كان سهوا فبالحج بالشجرة الموضوعه له كالمثل
واعلم ان في المخطوط والكتاب الكتب ذكر تلك المحرمات في
المكروهات وعدت من محرماتها وانما قال ذلك ليدفع التناقض
الا ان وجه التخصيص بالمخطوط ليس بظاهر ولعل التكلفة
في المخالفة

في المخالفة التنبيه على ان تلك المكروهات تحريمية لا تنزيهية
الباب السادس من الايقونات الطائفة
في بيان المكروهات اعلم ان الفعل المكروه يوثق في نفس الصلاة
فيوجب نقصا فيها كما في الجلاء فان كانت المكراهة تحريما
وجب اعادة الصلاة لانه ترك الوجب وانتهى بها السجدة
لانه كما ثبت كما ذكر في فتح القدير شرح الهداية ولا
فايدة في توضيحها بقوله النبي صلى الله عليه وسلم لما قدر تقور
في صدر الرسالة قبل اشارته الي ان هذه الافعال لا تكن
خارج الصلاة بل الكراهة مختصة بالصلاة وفيه نظر
اذ بعضها كما لا يخفى كراهة بالصلاة كما ستعرف وفي اي
المكروهات كلها السقاة والمشمون بعضهما عام وبعضها خاص
اما العام فهو اثان واربعون الاول تكبير التكبير كان
يقول الله اكبر الله اكبر فانه لم يشيخ تكرر اذ ذكر في التنبيه
والثاني العمدة بالهد لا يحفظ القليل الا في اي الايات القران
او السور وذلك لانه يسئله عن سنة الاجتهاد والصحف في قوله
وتحرفها راجع الى الاية والمراد بعمومها التسيبجات مثلا
ما صرح به في مقيد المستبين وغيره حيث قال الحكم غير مقصور
في المخالفة